مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: قياس أهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة في سورية
اسم الكاتب: أ.م.د. محمد فادي القرعان، عبدالرحمن محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3513
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن
العدد ١١٣ المجلد ٣٥ لسنة ٢٠١٣

قياس أهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة في سورية

Measuring the most Important Factors Affecting the Rates of Unemployment In Syria

الدكتور محمد فادي القرعان
أستاذ مساعد- قسم العلوم المالية والمصرفية

عبد الرحمن محمد
باحث علمي

قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد
جامعة حلب

Mohammed Fadi alkaraan (PhD)
Dep. of Finance And banking Faculty of Economics University of Aleppo
Alkaraanfadi@yahoo.com

Abdul Rahman Mohammed
abdalrhman mhammad@gmail.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٢/٥/١٠
تأريخ قبول النشر ٢٠١٢/٦/٢٨

قياس أهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة في سورية

الدكتور محمد فادي القرعان
عبد الرحمن محمد

Measuring the most Important Factors Affecting the Rates of Unemployment In Syria

Mohammed Fadi alkaraan (PhD)
Abdul Rahman Mohammed

Abstract

Given the importance of the labor market, and its reflection on the preparation of human resources strategy, we have to study the effects of the most important key variables for the labor force .Therefore, this study on measuring the most important factors affecting the rates of unemployment in Syria during the period (2001-2008 AD) the rate of population growth, and the rate of investment growth, and indicators of foreign trade, and the rate of economic growth in an attempt by researchers to propose a standard form for the most important factors affecting the rates unemployment through the applied study on data from the Central Bureau of Statistics in Syria during the period (2001-2008 AD).

Key wards: unemployment, economic growth, population growth, the labor force.

قياس أهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة في سورية

الدكتور محمد فادي القرعان

عبد الرحمن محمد

المستخلص

انطلاقاً من أهمية سوق العمل، وانعكاسه على إستراتيجية إعداد الموارد البشرية، لابد من دراسة الآثار الناجمة عن أهم المتغيرات الأساسية الخاصة بالقوة العاملة. وعليه فإن هذه الدراسة تتناول قياس أهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة في سورية خلال المدة (٢٠٠١ – ٢٠٠٨) وهي: معدل النمو السكاني، ومعدل نمو الاستثمارات، ومؤشرات التجارة الخارجية، ومعدل النمو الاقتصادي في محاولة من الباحثين لاقتراح أنموذج قياسي لأهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية خلال المدة (٢٠٠١-٢٠٠٨).

الكلمات المفتاحية: البطالة، النمو الاقتصادي، النمو السكاني، القوى العاملة.

المقدمة

تعد ظاهرة البطالة من أهم الظواهر التي تعاني منها دول العالم الثالث بشكل عام، ودول الوطن العربي بشكل خاص، وتكاد لا توجد دولة في العالم إلا وتعاني من هذه الظاهرة ضمن سوق عملها، لكن بنسب متفاوتة. وسورية كغيرها من الدول عانت في السنوات الأخيرة من هذه الظاهرة بشكل كبير. وهي تعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية، وعن خلل في عمل الاقتصاد الوطني. وهذا ما يؤدي إلى خلل اجتماعي على الصعيد الوطني. والبطالة في حدود مقبولة إحدى سمات اقتصاد السوق، إذ يكون العاطلون عن العمل بمثابة جيش احتياطي لرفد القطاعات المحدثة في الاقتصاد الوطني، أو لمد القطاعات القائمة بيد عاملة إضافية، عندما تبدأ مرحلة النهوض الاقتصادي. وتتحول البطالة إلى حالة مرضية، عندما ترتفع نسبة العاطلين عن العمل عن حد معين.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تحاول قياس أهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة في سورية بالاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية خلال المدة ٢٠٠١– ٢٠٠٨.

مشكلة البحث

لقد بات واضحاً للحكومة السورية بأن البطالة في سورية تتأثر بجملة من المتغيرات التي من أهمها (معدل النمو السكاني، معدل نمو الاستثمارات، الاستيراد والتصدير، ومعدل النمو الاقتصادي)، لذا كان من الواجب دراستها من أجل قياس تأثير كل منها لغرض معالجتها، أما التساؤلات التي تحاول الدراسة الإجابة عنها فتتجلى بما يأتي:

- هل أسهمت معدلات النمو السكاني في سورية بزيادة معدلات البطالة؟
- هل تأثرت معدلات البطالة في سورية بالاستيراد والتصدير؟
- هل أسهمت الاستثمارات في سورية بتأمين فرص عمل مناسبة لامتصاص معدلات البطالة المتزايدة؟
- هل أسهمت معدلات النمو الاقتصادي في سورية بالحد من تزايد معدلات البطالة؟

هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق:

- تحديد متغيرات أكثر فاعلية ومدى وتأثيرها في معدل البطالة في سورية خلال الفترة المدروسة.
- صياغة أنموذج خاص لأهم المتغيرات المؤثرة في معدلات البطالة خلال الفترة المدروسة.

فرضيات البحث

لا توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل النمو السكاني.
لاتوجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومؤشرات التجارة الخارجية.
لاتوجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل نمو الاستثمارات.
لاتوجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي.

منهج البحث

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والقياس الكمي بما يتناسب وأهداف هذه الدراسة، واختبار الفرضيات التي تم ذكرها باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة.

١- مفهوم القوة البشرية

يمكن تعريف القوة البشرية (العاملة) بأنها: "مجموع السكان القادرين على العمل المنتج. ويقصد بالعمل المنتج كل جهد جسمي أو عقلي يؤدي إلى إنتاج سلعة أو تأدية خدمة أو يسهم في إيجاد مثل هذه السلعة. وتشمل القوة البشرية جميع السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٠ سنوات فأكثر مستبعداً منهم العاجزين عجزاً دائماً والمرضى مرضاً مزمناً، ولا يمكنهم أداء أي عمل ذي قيمة اقتصادية واجتماعية" (إسماعيل، ٢٠٠٥، ٤٦). وهذا المفهوم ينسجم مع ما تم اعتماده من قبل المكتب المركزي للإحصاء بهذا الخصوص، فيما يخص القوة العاملة، باستثناء المدة الزمنية ١٥ سنة فأكثر. أما فئة السكان في سن العمل: فتشمل جميع السكان الذين تبلغ أعمارهم بين ١٥ سنة ودون٦٥ سنة، مستبعداً منهم العاجزين عجزاً دائماً والمرضى مرضاً مزمناً، ولا يمكنهم أداء أي عمل ذي قيمة اقتصادية واجتماعية. وكما هو معلوم تتركب فئة السكان في سن العمل من (١) قوة العمل، و(٢) خارج قوة العمل: بالنسبة لقوة العمل تمثل ذلك الجزء من السكان في سن العمل الذي يتألف من جميع الأفراد النشيطين اقتصادياً الذين يقدمون عرض العمل خلال فترة الإسناد الزمني وتبلغ أعمارهم (١٥ سنة) ودون ٦٥ سنة، سواءً كانوا يعملون في إنتاج السلع أو تأدية الخدمات أو كانوا يبحثون عن مثل هذا العمل. ويمكن تصنيف هذا الجزء من السكان إلى (الأشقر، ١٩٩٣، ٢٦٠): المشتغلين والعاطلين. ويعرف المشتغل والعاطل لأغراض البحث على النحو الآتي (محمد، ٢٠١١، ٩٠) المشتغل: هو الفرد (ذكراً كان أو أنثى) الذي زاول عملاً ذا قيمة اقتصادية لمدة لا تقل عن ساعة خلال فترة الإسناد الزمني أو كان مرتبطاً بمثل هذا العمل، ولكنه لم يزاوله بسبب طارئ مؤقت كالمرض أو الإجازة أو سوء الأحوال الجوية أو غير ذلك.

العاطل: هو الفرد (ذكراً كان أو أنثى) القادر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه ولم يجده حتى فترة الإسناد الزمني، ويعد عاطلاً إذا كان متعاقداً على عمل تبدأ ممارسته له بتاريخ لاحق لفترة الإسناد الزمني.

أما بالنسبة لخارج قوة العمل (بوادقجي؛ خوري، ٢٠٠٢، ١٩٩) فتمثل الأفراد المستغنين عن العمل بإرادتهم. أي الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل، علماً أنهم يدخلون من حيث السن داخل فئة السكان في سن العمل، ويعيشون من دخل أملاكهم وأموالهم (الطبقة الطفيلية في المجتمع).

ويمكن تعريف الأفراد خارج فئة السكان في سن العمل (سلاح، ١٩٧٨، ٢٦): بأنهم الأفراد غير القادرين على العمل- كالأطفال دون ١٥سنة والعجزة والشيوخ الذين تجاوزوا سن٦٥- وبالطبع لا يمارسون عملاً مثمراً. وبهذا الصدد يعرف العامل أو المشتغل وفقاً لما جاء في المؤتمر الرابع عشر للإحصائيين في مجال العمل بأنه "الشخص الذي يسهم في الإنتاج من خلال عمل ساعة على الأقل في اليوم أو الأسبوع مقابل أجر نقدي أو عيني يحصل عليه".

(Fourteenth international conference of labor statisticians,1987, 1)

كما إن البطالة تعني "الحالة التي يكون فيها قسم من أفراد القوة العاملة قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه وقابلين بمعدل الأجر القائم ويصنفون ضمن حدود سن العمل، لكنهم لم يجدوه مع مراعاة عدد ساعات العمل وربطها بالإنتاج" (محمد، ٢٠١١، ٢٨).

ونتفق مع المفهوم المذكور آنفاً بخصوص القوة البشرية، لكن باستثناء المدة الزمنية، فبدلاً من ١٠ سنوات فأكثر، فهي ١٥ سنة فأكثر، وهذا ما استقر عليه المكتب المركزي للإحصاء في سورية.

تطور معدلات البطالة خلال سنوات الدراسة (٢٠٠١ -٢٠٠٨)

نوضح في الجدول الآتي (١) التطورات التي طرأت على معدلات البطالة في سورية خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٨ وذلك بحسب أحدث البيانات الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية:

الجدول ١: توزيع معدلات البطالة في سورية خلال المدة (٢٠٠١- ٢٠٠٨)

العام	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط الحسابي	مقدار التغير (%)
معدل البطالة (%)	١٠،٦	١٢	١١	١٢،٣	٨،٣	١٠	٨،٥	١١،٣	١٠،٥	٥،٦٦

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء،(مسوح سوق العمل، المجموعات الإحصائية).

نلاحظ من الجدول السابق (١): عدم الاستقرار في نمو معدلات البطالة، وقد يعزى هذا لإحدى الأسباب الآتية:

عوامل تشريعية وإدارية: فمثلاً في عام ٢٠٠٣ انخفض معدل البطالة، وذلك يعود إلى تطبيق الحكومة الإحالة إلى التقاعد عند سن الستين سنة؛ مما أدى إلى استيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل في القطاع العام. وكذلك في عام ٢٠٠٥ انخفض معدل البطالة، وذلك يعود إلى نشاط القطاع الخاص وتوزيع بعض أراضي الدولة على الفلاحين (مثلاً أراضي منشأة الأسد في مسكنة) مما أدى إلى استيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل. وكذلك في عام ٢٠٠٧ انخفض معدل البطالة، وذلك يعود إلى إنشاء المدن الصناعية، مما أدى إلى استيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل في هذه المدن.

عدم مصداقية البيانات الإحصائية، إذ لا تمثل الواقع الفعلي لمعدلات البطالة، وهي أرقام مجردة.

أهم المتغيرات المؤثرة في معدلات البطالة

هناك العديد من المتغيرات التي تؤثر في ظاهرة البطالة سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية أم ديموغرافية .. مثل السياسات الاقتصادية الجديدة، وسوء توزيع الثروات و الدخول، وعدم الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وطبيعة النظرة إلى العمل، والهجرة من الريف إلى المدينة، وانخفاض الإنتاجية، وتفشي ظاهرة الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها...إلخ، لكن تأثيرها يصعب قياسه. وتجدر الإشارة إلى أننا سنتناول بالدراسة المتغيرات الأكثر أهمية، والتي يمكن تلخيصها بما يأتي:

- معدل النمو السكاني.
- مؤشرات التجارة الخارجية.
- معدل نمو الاستثمارات.
- معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (معدل النمو الاقتصادي).

أثر معدل النمو السكاني في معدل البطالة

إن النمو السكاني في أي مجتمع هو حصيلة عوامل ديموغرافية ثلاثة هي الولادات والوفيات والهجرة. يعدُّ الفرق بين الولادات، والوفيات العامل الأهم المؤثر في النمو السكاني في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. فالوفيات استقرت عند مستويات منخفضة في معظم دول العالم، والهجرة من الخارج أو إلى الخارج لا تتم بأعداد كبيرة في أغلب الأحيان إلا في حالات اضطرارية، أما الولادات فلا يزال مستواها متبايناً بين المجتمعات المتقدمة والنامية (أحمد، ٢٠٠٨، ٨).

وإن زيادة معدل النمو السكاني، وبالتالي زيادة عدد الأفراد في قوة العمل يؤدي إلى ازدياد عرض العمل، وهذا ينعكس على معدلات البطالة بالزيادة؛ لأن قوة الطلب على العمل لا تستطيع مجاراة العرض المتزايد من قوة العمل، أي إن العلاقة المتوقعة بين معدل البطالة ومعدل النمو السكاني هي علاقة طردية. وهل سيتحقق ذلك في سورية خلال الفترة المدروسة؟

وبدأت سورية -عقب الحصول على الاستقرار السياسي ونتيجة النمو النسبي في مستوى المعيشة وارتفاع المستوى التعليمي، وغير ذلك من العوامل- تشهد تغيرات سكانية هامة شأنها في ذلك شأن جميع البلدان النامية، بل إن سورية سباقة في سياسة التنظيم السكاني قبل غيرها من البلدان النامية، فقد اتسم هذا التحول بانخفاض نسبة الوفيات التي أدت بدورها مع بقاء معدل الولادات ثابتاً نسبياً إلى زيادة أعداد السكان على مستوى سورية، إلا أن هذه الزيادة في السنوات بعد عام ٢٠٠٠ اتجهت نحو الانخفاض، وهذا ما يوضحه الجدول (٢) الذي يبين أعداد السكان في سورية خلال مدة الدراسة، والزيادة السنوية ونسبتها المئوية.

الجدول ٢: تطور عدد السكان في سورية (بحسب الإحصاء)
خلال المدة ٢٠٠١ــ ٢٠٠٨

العام	عدد سكان سورية (بالمليون)	الزيادة السنوية	نسبتها المئوية (%)
٢٠٠٠	١٦،٣٢	-	-
٢٠٠١	١٦،٧٢	٠،٤	٢،٤
٢٠٠٢	١٧،١٣	٠،٤١	٢،٤
٢٠٠٣	١٧،٥٥	٠،٤٢	٢،٤
٢٠٠٤	١٧،٩٢	٠،٣٧	٢،١
٢٠٠٥	١٨،٢٧	٠،٣٥	٢
٢٠٠٦	١٨،٧٠	٠،٤٣	٢،٤
٢٠٠٧	١٩,٤٠	٠،٧	٣،٥
٢٠٠٨	١٩،٨٨	٠،٤٨	٢،٤

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال المدة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨)

نلاحظ من الجدول السابق (٢): خلال المدة ٢٠٠١ــ ٢٠٠٨ استقر معدل النمو السنوي للسكان حوالي النسبة ٢،٤ %، وقد يعزى ذلك للتوجه نحو تنظيم النمو السكاني في سورية(خصوصاً الانخفاض الواضح في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ بسبب التوجه الكبير من قبل سياسات الحكومة السورية نحو تنظيم النمو السكاني، وخفضها لمعدلات الخصوبة بشكل ملحوظ في هذين العامين)، كما أن معدل الزيادة السكانية على الرغم من اتجاهه نحو

الانخفاض، إلا أنه ما زال مرتفعاً قياساً بعوامل كثيرة كالمساحة الجغرافية المستغلة للسكن في سورية ومستوى توافر فرص العمل ومستويات الدخل.... الخ. كما أن للنمو السكاني آثاراً كبيرة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد يكون عاملاً إيجابياً في دفع عمليات التنمية والتطور، كما حدث في الدول المتقدمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وقد يكون عاملاً سلبياً معيقاً لعملية التنمية، لكن الأرجح أن هناك شبه إجماع بين المهتمين بشؤون التنمية حول الآثار السيئة للنمو السكاني الكبير التي يتركها على عملية التنمية، فما تأثير النمو السكاني في سورية خلال المدة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٨ على معدلات البطالة؟ هذا ما يوضحه الجدول الإحصائي (٣):

الجدول ٣: معاملات الارتباط والتحديد وتحليل التباين ومعاملات الانحدار بين معدل البطالة ومعدل النمو السكاني خلال المدة ٢٠٠١- ٢٠٠٨

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Sig.	F	B
1.48361	-.005	.138	.372(a)	.364(a)	.964	-.504

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال المدة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨).

معادلة الانحدار بين معدل البطالة (المتغير التابع) ومعدل النمو السكاني (المتغير المستقل)

$$Y = 19.659 - 0.504X_1$$ *

من الجدول السابق (٣) نلاحظ**:

إن معامل الارتباط /٠،٣٧٢/ وهو ارتباط وسط بين معدل البطالة ومعدل النمو السكاني.

إن معامل التحديد /٠،١٣٨/ أي قيمة ما فسّره معدل النمو السكاني من معدل البطالة.

إن قيمة Sig / ٠،٣٦٤/ وهي أكبر من ٠،٠٥ فالعلاقة التي تربط كلا المتغيرين (المستقل والتابع) غير معنوية وغير دالة إحصائياً، ويوجد تأثير ضعيف للمتغير المستقل على المتغير التابع.

إن قيمة F /٠،٩٦٤/ وهي تفيدنا عند اختبار الفرضيات، أو يمكننا أن نقول: إن قيمة Sig / ٠،٣٦٤/ وهي أكبر من ٠،٠٥ وبالتالي: لا يوجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية

---

* - Y : المتغير التابع (معدل البطالة)، X١ : المتغير المستقل (معدل النمو السكاني).

** تصنف قوة معامل الارتباط بين المتغيرين المستقل والتابع على النحو الآتي (العبيد، ٢٠٠٤، ٦٠):

$[0 \le |r_{xy}| \le 0.3]$ ارتباط ضعيف.

$[0.3 \le |r_{xy}| \le 0.6]$ ارتباط وسط..

$[0.6 \le |r_{xy}| \le 0.8]$ ارتباط جيد.

$[0.8 \le |r_{xy}| \le 1]$ ارتباط جيد جداً أو قوي.

وكذلك ضعف الارتباط وقوته يتعلق بعدد درجات الحرية التي يحددها عدد المشاهدات. وإذا كان معامل الارتباط موجباً فالعلاقة طردية، وإذا كان سالباً فالعلاقة عكسية.

بين معدل البطالة ومعدل النمو السكاني خلال مدة الدراسة. ونرفض الفرضية الأولى (هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل النمو السكاني خلال مدة الدراسة)، ولا نرفض فرضية العدم.

وبرأينا: كان من المتوقع وجود علاقة إحصائية طردية بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة، إلاّ أنه وفقاً لهذا الأنموذج من الدراسة الإحصائية، فقد كان هذا المتغير المستقل غير معنوي، ويمكن إيعاز ذلك إلى ثبات المعدل لفترة الدراسة حول النسبة ٢،٤%/، لكن هذا لا يعني قطعاً أن هذا المتغير غير مهم من حيث الأثر على الإطلاق. ويلاحظ أن معدل النمو السكاني السوري خلال السنوات ٢٠٠١ – ٢٠٠٨ يقدر بنحو ٢،٤%، وتبقى سورية الأعلى في معدلات النمو السكاني بين دول العالم (ما عدا جنوب إفريقيا)، إذ يبلغ معدل النمو في الدول المتقدمة ٠،٨% والدول النامية ١،٩%، ومن المتوقع أن يستمر اتجاه معدل النمو وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة بنحو ٢،١% خلال المدة من٢٠١٠ – ٢٠١٥ وهو أيضاً يفوق نظيره العالمي البالغ ١،١% والدول النامية ١،٣% للمدة نفسها وبالتقديرات ذاتها (البياتي، ٢٠٠٨، ٢٤).

أثر مؤشرات التجارة الخارجية في معدل البطالة

تؤدي التجارة الخارجية دوراً مميزاً في التطور الاقتصادي السوري، إذ اشتهرت سورية بمراكزها التجارية، ومن الملاحظ أن التجارة الخارجية السورية كانت ومازالت مرتبطة – كما في البلدان العربية – بأسواق البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعياً التي تستقبل الصادرات السورية التي تشكل الخامات، وخاصةً النفط والقطن القسم الأكبر منها، وتستورد بالمقابل من الأسواق الأخرى مختلف السلع الاستهلاكية والوسيطة الرأسمالية والآلات والمعدات اللازمة للمشاريع الاستثمارية الواسعة الانتشار في سورية، إذ قدرت قيمة هذه الآلات والمعدات بحسب التقرير الثالث لهيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٨ بحدود ٤٥٤،٥ مليار ليرة سورية (جوتي، ٢٠٠١، ٤٧).

وسنقيس تأثير التجارة الخارجية على البطالة خلال المدة (٢٠٠١ – ٢٠٠٨) من خلال:

أولاً- أثر معدل نمو المستوردات في معدل البطالة

بدءاً لابد من الإشارة إلى أن مديرية الجمارك العامة السورية تسعر الصادرات بسعر CIF(Cost, Insurance, and Freight)* وخلال مدة الدراسة (٢٠٠١– ٢٠٠٨) كانت المستوردات السورية كما في الجدول (٤):

الجدول ٤: المستوردات السورية خلال المدة ٢٠٠١ – ٢٠٠٨

(الأرقام بملايين الليرات السورية)

العام	المستوردات	الزيادة السنوية	معدل النمو السنوي (%)
٢٠٠٠	١٨٧٥٣٥	-	-
٢٠٠١	٢٢٠٧٤٤	٣٣٢٠٩	١٧،٧
٢٠٠٢	٢٣٥٧٥٤	١٥٠١٠	٧
٢٠٠٣	٢٣٥٧٦٨	١٤	٠،٠٠٦

* - سعر ال CIF يشمل فضلاً عن عناصر سعر الـ FOB نفقات نقل وشحن البضاعة والتأمين عليها حتى وصولها إلى ميناء البلد المستورد.

العام	المستوردات	الزيادة السنوية	معدل النمو السنوي (%)
٢٠٠٤	٣٣٩٠٠٥	١٠٣٢٣٧	٤٣،٧
٢٠٠٥	٥٠٢٣٦٩	١٦٣٣٦٤	٤٨
٢٠٠٦	٥٣١٣٢٤	٢٨٩٥٥	٦
٢٠٠٧	٦٨٤٥٥٧	١٥٣٢٣٣	٢٩
٢٠٠٨	٨٣٩٤١٩	١٥٤٨٦٢	٢٢،٦

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال المدة (٢٠٠٠م -٢٠٠٨م).

من الجدول السابق (٤) نلاحظ: إن قيمة المستوردات السورية بلغت في عام ٢٠٠٠ حوالي /١٨٧٥٣٥/ مليون ل.س، وارتفعت في عام ٢٠٠١ لتبلغ /٢٢٠٧٤٤/ مليون ل.س بمعدل نمو سنوي ١٧،٧%، ومن ثم ازدادت في عام ٢٠٠٢، حيث بلغت / ٢٣٥٧٥٤ / مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي ٧%، ولم تحقق زيادة ملموسة في عام ٢٠٠٣، حيث بلغت /٢٣٥٧٦٨/ مليون ل.س، وارتفعت في عام ٢٠٠٤ لتبلغ /٣٣٩٠٠٥/ مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي ٤٣،٧%، وظلت المستوردات السورية بتحسن، حيث بلغت قيمتها في عام ٢٠٠٨ حوالي /٨٣٩٤١٩/ مليون ل.س. والقفزات النوعية في المستوردات تعود إلى الزيادة في استيراد السيارات وخصوصاً الفئة السياحية وزيادة استيراد قطع التبديل. ولكن التطور الملحوظ في المستوردات ينعكس سلبياً عل سوق العمل، إذ إن الاعتماد على الاستيراد وعدم السعي إلى التصنيع ونقل التكنولوجيا المتقدمة يؤدي إلى نقص فرص العمل (الصافتلي، ٢٠٠٨، ١١٧).

ونحاول أن نقيس أثر معدل نمو المستوردات على معدلات البطالة في سورية خلال مدة الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول الإحصائي (٥):

الجدول ٥: معاملات الارتباط والتحديد وتحليل التباين ومعاملات الانحدار بين معدل البطالة ومعدل نمو المستوردات خلال المدة ٢٠٠١-٢٠٠٨

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Sig.	F	B
1.45060	.039	.176	.420 (a)	.300(a)	1.285	-2.693

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال المدة (٢٠٠٠ -٢٠٠٨)

معادلة الانحدار بين معدل البطالة (المتغير التابع) ومعدل نمو المستوردات (المتغير المستقل).

$$Y = 11.696 - 2.693X_2$$ *

من الجدول السابق (٥) نلاحظ:

إن معامل الارتباط/ ٠،٤٢٠/ وهو ارتباط وسط بين معدل البطالة، ومعدل نمو المستوردات.

إن معامل التحديد /٠،١٧٦/ أي قيمة ما فسّره معدل نمو المستوردات من معدل البطالة.

* - Y : المتغير التابع (معدل البطالة)، X_2 : المتغير المستقل (معدل نمو المستوردات).

إن قيمة Sig /٠،٣٠٠/ وهي أكبر من ٠,٠٥ فالعلاقة التي تربط كلا المتغيرين (المستقل والتابع) غير معنوية وغير دالة إحصائياً، ويوجد تأثير ضعيف للمتغير المستقل على المتغير التابع.

إن قيمة F /١،٢٨٥/ وهي تفيدنا عند اختبار الفرضيات. أو يمكننا القول: إن قيمة Sig /٠،٣٠٠/ وهي أكبر من ٠،٠٥ وبالتالي: لا توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل نمو المستوردات خلال مدة الدراسة. ونرفض الفرضية (هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل نمو المستوردات خلال مدة الدراسة)، ولا نرفض فرضية العدم.

ثانياً- أثر معدل نمو الصادرات في معدل البطالة

في البداية لابد من الإشارة إلى أن مديرية الجمارك السورية تسعر الصادرات بسعر FOB (Free On Board) *. وتعتمد سورية في صادراتها على المنتجات المتنوعة من السلع الزراعية والمنسوجات والملابس وبعض السلع الصناعية التحويلية (محمود، ٢٠٠٥: ٥٦). وتؤدي الصادرات السورية النفطية وغير النفطية دوراً كبيراً في تجارتها الخارجية والتي حققت قفزات نوعية وخصوصاً بعد التسعينات في القطاعين العام والخاص، وخلال مدة الدراسة (٢٠٠١– ٢٠٠٨) كانت الصادرات السورية، كما هو موضح في الجدول (٦):

الجدول ٦: قيمة الصادرات السورية خلال المدة ٢٠٠١– ٢٠٠٨

(الأرقام بملايين الليرات السورية)

العام	الصادرات	الزيادة السنوية	معدل النمو السنوي (%)
٢٠٠٠	٢١٦١٩٠	-	-
٢٠٠١	٢٣٤١٧٩	٢٦٩٨٩	١٢،٥
٢٠٠٢	٣٠١٥٥٣	٥٨٣٧٤	٢٤
٢٠٠٣	٢٦٥٠٣٩	٣٦٥١٤-	١٢-
٢٠٠٤	٣٤٦١٦٦	٨١١٢٧	٣٠،٦
٢٠٠٥	٤٢٤٣٠٠	٧٨١٣٤	٢٢،٥
٢٠٠٦	٥٠٥٠١٢	٨٠٧١٢	١٩
٢٠٠٧	٥٧٩٠٣٤	٧٤٠٢٢	١٤،٦
٢٠٠٨	٧٠٧٧٩٨	١٢٨٧٦٤	٢٢،٣

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال المدة (٢٠٠٠ -٢٠٠٨)

من الجدول السابق (٦) نلاحظ: إن قيمة الصادرات السورية بلغت في عام ٢٠٠٠ حوالي /٢١٦١٩٠/ مليون ل.س، وارتفعت في عام ٢٠٠١ لتبلغ /٢٤٣١٧٩/ مليون ل.س بمعدل نمو سنوي ١٢،٥%، ومن ثم ازدادت في عام ٢٠٠٢، حيث بلغت /٣٠١٥٥٣/ مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي ٢٤%، لكنها انخفضت في عام ٢٠٠٣، حيث بلغت /٢٦٥٠٣٩/ مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي -١٢%، نتيجة الجفاف التي تعرضت له

* - سعر ال FOB يشمل قيمة السلعة وجميع النفقات المترتبة عليها حتى تحميلها على ظهر السفينة أو أي واسطة نقل أخرى في ميناء البلد المصدر لهذه السلعة، أي لا يشمل أية نفقات أخرى غير ضرورية بعد التحميل على ظهر الباخرة كنفقات الشحن والتأمين على البضاعة.

سورية ومعظم الصادرات السورية زراعية، إذ إن الاقتصاد السوري يتصف بكونه اقتصاداً زراعياً، إلا أنه يعاني في الوقت نفسه من ضعف الاستثمارات في هذا القطاع، وعدم مرونته وانخفاض إنتاجية العمل فيه، فهو لم يحقق الاكتفاء الذاتي وخصوصاً في عام ٢٠٠٣، وكذلك هبوط في أسعار النفط عن العامين السابقين، وارتفعت في ٢٠٠٤ لتبلغ /٣٤٦١٦٦/ مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي ٣٠،٦%، وظلت الصادرات السورية بتحسن، حيث بلغت قيمتها في٢٠٠٨ حوالي / ٧٠٧٧٩٨/ مليون ل.س، إذ تشهد سورية حالة من الانفتاح الاقتصادي ومحاولتها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وسنحاول أن نقيس أثر معدل نمو الصادرات على معدلات البطالة في سورية خلال مدة الدراسة. وهذا ما يوضحه الجدول الإحصائي (٧):

الجدول ٧: معاملات الارتباط والتحديد وتحليل التباين ومعاملات الانحدار بين معدل البطالة ومعدل نمو الصادرات خلال المدة ٢٠٠١-٢٠٠٨

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Sig.	F	B
1.50525	-.035	.113	.336(a)	.415(a)	.765	-3.020

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال المدة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨)

معادلة الانحدار بين معدل البطالة (المتغير التابع) ومعدل نمو الصادرات (المتغير المستقل)

$$Y = 11.761 - 3.020X_3$$ *

من الجدول السابق (٧) نلاحظ:

إن معامل الارتباط / ٠،٣٣٦/ وهو ارتباط وسط بين معدل البطالة ومعدل نمو الصادرات.

إن معامل التحديد /٠،١١٣/ أي قيمة ما فسّره معدل نمو الصادرات من معدل البطالة.

إن قيمة Sig / ٠،٤١٥/ وهي أكبر من ٠،٠٥ فالعلاقة التي تربط كلا المتغيرين (المستقل والتابع) غير معنوية وغير دالة إحصائياً، ويوجد تأثير ضعيف للمتغير المستقل على المتغير التابع.

إن قيمة F /٠،٧٦٥/ وهي تفيدنا عند اختبار الفرضيات. أو يمكننا القول: إن قيمة Sig /٠،٤١٥/ وهي أكبر من ٠،٠٥ وبالتالي: لا توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل نمو الصادرات خلال مدة الدراسة. ونرفض الفرضية (هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل نمو الصادرات خلال مدة الدراسة)، ولا نرفض فرضية العدم.

وبرأينا: إن الشركات والمؤسسات في سورية، تتبنّى إستراتيجية الكلفة المنخفضة التقليدية والحماية في مجال التنافس في الأسواق المحلية والعالمية من دون مواكبة التطورات الهائلة في العمليات الإنتاجية للمنتجات الاستهلاكية والمعمرة الجديدة بالشكل المطلوب. لكن هذه الإستراتيجية وعلى الرغم من نجاحها المحدود لدى عدد ضئيل من

* - Y : المتغير التابع (معدل البطالة)، X_3 : المتغير المستقل (معدل نمو الصادرات).

الشركات والدول، ليست قابلة للصمود في بيئة الاقتصاد العالمي الجديد المقاد معرفياً، لأنه يجب دوماً الأخذ بالاعتبار أنه توجد منتجات عالمية أجود وأرخص وبمواصفات أرقى وخصوصاً في أجواء المنافسة الاحتكارية العالمية اليوم (قنوع، هرمز، ٢٠٠٨، ١٥٣). من هنا نجد أن إستراتيجية الكلفة المنخفضة للمنتجات، سوف تؤدي أو ربما أدت بالدول وبالشركات التي تعتمدها إلى الدخول في حلزون اقتصادي تتناقص فيه القيمة المضافة وتتقلص فيه الهوامش الربحية حتى اندثارها تماماً،، وهذا ما نشهده في حركة الحلزون الاقتصادي السوري الذي يدور بالاتجاه السلبي ببطء أو ربما هو جامد، إذا ما أفرطنا بالتفاؤل، إذ تسعى الشركات السورية إلى الدخول للأسواق الدولية، وهناك معوقات بالنسبة لتصدير سلعها من أهمها (الصرن ،٢٠٠٠، ٦٢)

قصور النظام المصرفي عن تقديم الخدمات الضرورية والتسهيلات لعمليتي الاستيراد والتصدير، وهذا ما جعل قسماً من المصدرين ذوي رأس المال الضعيف لقمة سائغةً في أيدي المرابين الذين يستغلون حاجتهم للتمويل بفرض فوائد تصل٤٠%، مما يضيف تكاليف غير طبيعية على الصادرات.

عزوف الكثير من شركات النقل العالمية عن تقديم خدماتها في سورية؛ بسبب طول الوقت الضائع في الإجراءات البيروقراطية وارتفاع رسوم الترانزيت.

وكذلك عدم الاهتمام بمرحلة ما قبل الاستثمار، من حيث القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية، وما تعنيه من دراسات فنية ودراسة السوق، بما يفسر إلى حد كبير انخفاض معدلات التشغيل وارتفاع التكاليف. وغياب سياسة متكاملة لتنشيط الصادرات الصناعية، بما في ذلك إهمال إقامة المؤسسات التجارية المتخصصة بالتصدير لتشكل حلقة الوصل الفعالة بين المنتج المحلي والمستورد الخارجي، كما هي الحال في اليابان (سيد أحمد، ٢٠٠٥، ١٧٩). ويُضاف إلى ذلك: أنّ دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية بدأ يتراجع، وأخذ يبرز بجلاء الدور الحاسم للعلوم والتقانة والابتكار في تحريك عجلة النمو الاقتصادي حتى في البلدان التي تتوافر فيها الموارد الطبيعية. وأفضى ذلك إلى نشوء توجهات ورؤى اقتصادية واجتماعية تهدف إلى بناء اقتصاديات في مجال المنتجات والخدمات التي لا تسرف في استهلاك الموارد الطبيعية أو الاعتماد عليها، كما هو جارٍ في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية. في هذا السياق، دلت التجارب الدولية أن البلدانً ذات المستويات المعيشية المنخفضة، هي تلك التي تعتمد أساساً على تصدير مواردها الطبيعية وتصنيع المنتجات ذات القيم المضافة المنخفضة، ويعود السبب في ذلك إلى ديمومة الطلب على المنتجات والبضائع والخدمات الأرخص والأجود والتي يجب أن تساير الأسعار العالية المتأرجحة للمواد الأولية وتقلباتها، مما يقلص من هامش الفوائد والأرباح ويؤثر سلباً على معدلات التبادل التجاري وأسعار الصرف، وسوق العمل (لا يحد من البطالة). في الواقع يؤدي هذا الأمر إلى جعل المستثمرين في تلك البلدان ومنها بالطبع سورية مترددين حول توظيف الأموال والاستثمار؛ مما يزيد من الصعوبات في تحسين الإنتاجية، وبالتالي تعيش هذه البلدان ضمن دورة اقتصادية سيئة تقود إلى الفقر ودخول متدنية ومعدلات بطالة مرتفعة. بالمقابل نجد البلدان المصدرة للمنتجات ذات القيمة المضافة العالية، تحسّن ذاتياً مستويات العيش لشعوبها، مما يولد دورة اقتصادية مزدهرة، ينتج عنها زيادة في البضائع، مع ارتفاع في الإنتاجية والفوائد، وبالتالي ارتفاع في الصادرات وانخفاض في المستوردات. كل ذلك ينعكس إيجابياً على البلد من حيث قدرته على تقديم رأس المال لنقل التقانة وامتصاصها، ويمكن القول إنه بإدخال تقانة جديدة، فإن سُلم

الإنتاجية يتحسن، مما يتسبب في نشوء حلقة اقتصادية للازدهار تساعد على امتصاص معدلات البطالة المرتفعة.

أثر معدل نمو الاستثمارات في معدل البطالة

إن عملية تجديد وتطوير الطاقة الإنتاجية وزيادة النمو الاقتصادي وتشغيل القوة العاملة، بل وتطوير مؤشرات التنمية بكافة أشكالها تتطلب توظيفات مالية كبيرة واستثمارات في كافة المجالات والقطاعات. وسورية كغيرها من الدول تعاني من محدودية التراكم الرأسمالي الأمر الذي يضعها أمام تحديات كبيرة تنعكس سلباً على باقي المجالات. وخلال مدة الدراسة كانت الاستثمارات السورية، كما هو موضح في الجدول (٨):

الجدول ٨: قيمة الاستثمارات السورية خلال المدة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٨

(الأرقام بملايين الليرات السورية)

العام	الاستثمار في القطاع العام	الاستثمار في القطاع الخاص	الاستثمار أسعار عام ٢٠٠٠	معدل النمو السنوي (%)
٢٠٠٠	٩٩٣٣١	٥٦٧٦١	١٥٦٠٩٢	٠
٢٠٠١	١١٠٤١١	٦٧٢٩٩	١٧٦٧١٠	١٣،٢
٢٠٠٢	١٢١٤٩١	٧٥٨٣٧	١٩٧٣٢٨	١١،٧
٢٠٠٣	١٤٦٠٤٩	٨٥٨٩٥	٢٣١٩٤٤	١٧،٥
٢٠٠٤	١٣٥٣١٨	١٢٠٤٤٩	٢٥٥٧٦٧	١٠،٣
٢٠٠٥	١٤٦٦٨٨	١٤١٥٠٥	٢٨٨١٩٣	١٢،٧
٢٠٠٦	١٤٣٧٩١	١٦٤٨٧٨	٣٠٨٦٦٩	٧،١
٢٠٠٧	١٣٦٤٠٠	١٤٦٦٩٩	٢٨٣٠٩٩	٨،٢-
٢٠٠٨	١١٢٧٣٩	١٥٣٧٤٩	٢٦٦٤٨٨	٥،٩-

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال المدة (٢٠٠٠- ٢٠٠٨).

من الجدول السابق (٨) نلاحظ:

إن قيمة الاستثمارات السورية بلغت في عام ٢٠٠٠ حوالي /١٥٦٠٩٢/ مليون ل.س، وارتفعت في عام ٢٠٠١ لتبلغ / ١٧٦٧١٠ / مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي ١٣،٢%، ومن ثم ازدادت في عام ٢٠٠٢، حيث بلغت/ ١٩٧٣٢٨/ مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي ١١،٧%، وفي عام ٢٠٠٣ ازدادت، حيث بلغت/ ٢٣١٩٤٤/مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي ١٧،٥%، وارتفعت في عام ٢٠٠٤ لتبلغ /٢٥٥٧٦/مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي ١٠،٣%، وظلت الاستثمارات السورية بتحسن، إذ بلغت قيمتها في عام ٢٠٠٨ حوالي/٢٦٦٤٨٨/ مليون ل.س. من خلال البيانات السابقة نلاحظ نمواً واضحاً في الاستثمار، إلاّ أنه لم يكن مستمراً، بل شهد الاستثمار تراجعاً في بعض السنوات، وكذلك لم يكن النمو بوتيرة واحدة خلال كافة الأعوام المدروسة. والآن سنرى ما تأثير معدل نمو الاستثمارات في سورية على معدلات البطالة خلال مدة الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول الإحصائي (٩):

الجدول ٩: معاملات الارتباط والتحديد وتحليل التباين ومعاملات الانحدار بين معدل البطالة ومعدل نمو الاستثمارات خلال المدة ٢٠٠١-٢٠٠٨

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Sig.	F	B
1.35382	.163	.283	.532(a)	.175(a)	2.363	-1.713

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال المدة (٢٠٠٠ -٢٠٠٨)

معادلة الانحدار بين معدل البطالة (المتغير التابع) ومعدل نمو الاستثمار(المتغير المستقل)

$$Y = 14.787 - 1.713X_4$$ *

من الجدول السابق (٩) نلاحظ:

إن معامل الارتباط /٠،٥٣٢/ وهو ارتباط تقريباً جيد بين معدل البطالة ومعدل نمو الاستثمارات.

إن معامل التحديد /٠،٢٨٣/ أي قيمة ما فسّره معدل نمو الاستثمارات من معدل البطالة.

إن قيمة Sig / ٠،١٧٥/ وهي أكبر من ٠،٠٥ فالعلاقة التي تربط كلا المتغيرين (المستقل والتابع) غير معنوية وغير دالة إحصائياً، ويوجد تأثير ضعيف للمتغير المستقل على المتغير التابع.

إن قيمة F /٢،٣٦٣/ وهي تفيدنا عند اختبار الفرضيات. أو يمكننا القول: إن قيمة Sig / ٠،١٧٥/ وهي أكبر من ٠،٠٥ وبالتالي: هناك علاقة إحصائية عكسية ليست ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل نمو الاستثمار خلال مدة الدراسة. ونرفض الفرضية الثالثة (هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل نمو الاستثمار خلال مدة الدراسة)، ولا نرفض فرضية العدم.

وبرأينا: كان من المتوقع وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة من جهة وبين معدل نمو الاستثمارات من جهة أخرى، وبالفعل من خلال البيانات تبين وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ونموها من جهة وبين معدل نمو الاستثمارات من جهة أخرى، ولكنها على ما يبدو غير معنوية، ويعود ذلك إلى عدم وجود استثمارات حقيقية، وخصوصاً مع تراجع دور القطاع العام في امتصاص قوة العمل المتزايدة، إذ لا تستطيع الاستثمارات الخاصة - وفقاً لمبدأ التكاليف والأرباح – استيعاب باقي القوة العاملة، إذ إنها تلجأ إلى اعتماد واستخدام الأساليب الحديثة في العمل والتي لا تحتاج غالباً إلى كثافة عالية من العمال (هنا تظهر البطالة الفنية)، وإنما تحتاج لنوعيات وتخصصات لم تكن متوافرة في ظل السياسات التعليمية والتدريبية المتبعة سابقاً، وتكون كثيفة رأس المال. والسبب الأهم عدم دقة البيانات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها.

أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) في معدل البطالة

لقد عبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة الاقتصادي الكبير (آرثر اوكين Arthur Okun) ويكمن جوهر العلاقة بحسب هذا الاقتصادي في أنه عندما يتراجع (الناتج المحلي الإجمالي الفعلي) بمقدار ٢٪ بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد، فإن معدل البطالة يزداد ١٪ (سليمان،

* Y : المتغير التابع (معدل البطالة)، X_4 : المتغير المستقل (معدل نمو الاستثمارات).

٢٠٠٩، ١). وهكذا تبدو العلاقة وطيدة وطردية بين الناتج ومعدل البطالة، ويكمن سر ذلك في أن الناتج يعبر عن النتيجة النهائية لعمل كل القطاعات الاقتصادية بجانبيها الخدمي والإنتاجي خلال سنة واحدة.ويعبر من جهة أخرى عن المجموع التراكمي لكل من (الاستهلاك و الاستثمار والمشتريات الحكومية وصافي التعامل مع العالم الخارجي أي الفارق بين الصادرات والمستوردات)، ولذلك فإن الطريقة المثلى لتقليل معدل البطالة هي استنفار كل القوة الإنتاجية الكامنة في الاقتصاد السوري والانتقال تدريجياً من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الصناعي. وتعد البطالة بحد ذاتها معبراً هاماً عن عطالة الموارد. أي عدم استغلال المتاح منها بطريقة اقتصادية وتعظيم القيمة المضافة. وبالتالي من الأهمية الكبرى البحث عن الكيفية التي يمكن بها زيادة الناتج المحلي من خلال تفعيل عمل كل القطاعات الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات إلى المجالات التي تتناسب مع مواردنا المتاحة سواء من ناحية الثروة الزراعية والصناعية والاستفادة من موقع سورية الجغرافي والسياسي والتاريخي من خلال كونها مستقراً ومستودعاً للمخزون التاريخي الحضاري بوصفها بلد الأبجدية الأولى، وكل حضارات وأديان العالم مرت على أرضها، وبالتالي يجب أن تتحول إلى شواهد سياحية مرموقة. فضلاً عن قربها من دول الاتحاد الأوروبي، وخلال مدة الدراسة:كان الناتج المحلي الإجمالي في سورية وبالأسعار الثابتة بالنسبة لعام٢٠٠٠ كما هو في الجدول (١٠):

الجدول ١٠: قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ٢٠٠١ــ ٢٠٠٨

(الأرقام بملايين الليرات السورية)

العام	إجمالي الاستهلاك	إجمالي الاستثمارات المحلية	صافي التعامل الخارجي	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو الاقتصادي(%)
٢٠٠٠	٦٨٥٦٨٣	١٥٦٠٩٢	٦٢٨٤٧	٩٠٤٦٢٢	-
٢٠٠١	٧٠٥٤٠٢	١٧٦٧١٠	٧٦٥٦٢	٩٥٨٦٧٤	٥،٩
٢٠٠٢	٧٢٥١٢١	١٩٧٣٢٨	٩٠٢٧٧	١٠١٢٧٢٦	٥،٦
٢٠٠٣	٧٧٧٣٥٤	٢٣١٩٤٤	٩٤١٠	١٠١٨٧٠٨	١
٢٠٠٤	٨٦٨٥٧٠	٢٥٥٧٦٧	٣٧٠٢٣-	١٠٨٩٠٢٧	٦،٩
٢٠٠٥	٩٦٦٥٥٣	٢٨٨١٩٣	١٥١٤٢٢-	١١٥٦٧١٤	٦،٢
٢٠٠٦	٩٩٣١٦٣	٣٠٨٦٦٩	٧٣٢٦-	١٢١٥٠٨٢	٥
٢٠٠٧	١٠٣٩٢٢١	٢٨٣٠٩٩	٥٢٩٩٠-	١٢٨٤٠٣٥	٥،٦
٢٠٠٨	١٠٥٧٢١١	٢٦٦٤٨٨	٧٦١٥٩-	١٣٣٩٢٨٦	٤،٣

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

من الجدول السابق (١٠) نلاحظ: إن قيمة الناتج المحلي الإجمالي السوري بلغت في عام ٢٠٠٠ حوالي /٩٠٤٦٢٢/ مليون ل.س، وارتفعت في عام ٢٠٠١ لتبلغ /٩٥٨٦٧٤/ مليون ل.س وبمعدل نمو اقتصادي ٥،٩%، ومن ثم ازدادت في عام ٢٠٠٢، إذ بلغت/١٠١٢٧٢٦/ مليون ل.س وبمعدل نمو اقتصادي ٥،٦%، وفي عام ٢٠٠٣ ازدادت، إذ بلغت / ١٠١٨٧٠٨ / مليون ل.س وبمعدل نمو اقتصادي ١%، وارتفعت في عام ٢٠٠٤ لتبلغ /١٠٨٩٠٢٧/ مليون ل.س وبمعدل نمو اقتصادي ٦،٩%، وظلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي السوري بتحسن، إذ بلغت قيمتها في عام ٢٠٠٨ حوالي /١٣٣٩٢٨٦/

مليون ل.س، وبمعدل نمو اقتصادي ٤،٣%، علماً أنه متأثر بقيمة مكوناته (إجمالي الاستهلاك، و إجمالي الاستثمارات المحلية، و صافي التعامل الخارجي) المبينة في الجدول أعلاه. وبرأينا: لا يخلو الأمر من ضعف كفاءة المؤسسات العامة وانخفاض كفاءة الاستثمار وتوجه معظم الإنفاق العام إلى الاستبدال والتجديد وإلى استثمارات لا تؤدي إلى آثار مباشرة في النمو الاقتصادي على المدى القصير مثل الإنفاق على الصحة والتعليم. وإن اعتماد الاقتصاد السوري على القطاعات الريعية يؤدي إلى عدم قابلية معدلات النمو للاستمرار؛ بسبب تأثرها بعوامل خارجية (الأمطار وأسعار النفط)، وبما أن القطاع الزراعي يستحوذ على نسبة كبيرة من بين القطاعات الأخرى، فهذا يفسّر تذبذب معدلات النمو نتيجةً لتذبذب الإنتاج الزراعي الذي يعتمد بمعظمه على الأمطار. والآن سنرى ما تأثير معدل النمو الاقتصادي في سورية في معدلات البطالة خلال مدة الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول الإحصائي (١١):

الجدول ١١: معاملات الارتباط والتحديد وتحليل التباين ومعاملات الانحدار بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي خلال المدة ٢٠٠١-٢٠٠٨م

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Sig.	F	B
1.45756	.030	.168	.410(a)	.3 (a)	1.215	-4.414

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال المدة (٢٠٠٠- ٢٠٠٨)

معادلة الانحدار بين معدل البطالة(المتغير التابع) ومعدل النمو الاقتصادي(المتغير المستقل)

$$Y = 15.494 - 4.414X_5$$ *

من الجدول السابق (١١) نلاحظ:

إن معامل الارتباط/٠،٤١٠/ وهو ارتباط تقريباً جيد بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي.

إن معامل التحديد/٠،١٦٨/ أي قيمة ما فسّره معدل النمو الاقتصادي من معدل البطالة.

إن قيمة Sig/ ٠،٠٣/ وهي أكبر من ٠،٠٥ فالعلاقة التي تربط كلا المتغيرين (المستقل والتابع) غير معنوية وغير دالة إحصائياً، ويوجد تأثير ضعيف للمتغير المستقل في المتغير التابع.

إن قيمة F /١،٢١٥/ وهي تفيدنا عند اختبار الفرضيات. أو يمكننا القول: إن قيمة Sig / ٠،٠٣/ وهي أكبر من ٠،٠٥ وبالتالي: لا توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة. ونرفض الفرضية الرابعة (هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة)، ولا نرفض فرضية العدم.

كان من المتوقع وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة من جهة وبين معدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى، ولكنها على ما يبدو غير معنوية، والسبب يعزى الى:

* Y : المتغير التابع (معدل البطالة)، X_5 : المتغير المستقل (معدل النمو الاقتصادي).

أ- عدم وجود استثمارات حقيقية خاصة مع تراجع دور القطاع العام في امتصاص قوة العمل المتزايدة، إذ لا تستطيع الاستثمارات الخاصة - وفقاً لمبدأ التكاليف والأرباح – استيعاب باقي القوة العاملة.

ب- عدم دقة البيانات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها.

ج- من الملاحظ وجود تباين في معدلات النمو الاقتصادي والذي قد يعزى إلى الظروف التي مرّت بها سورية والمنطقة بشكلٍ عام (مثل سوء العلاقات مع بعض الدول والذي انعكس على المساعدات الخارجية سلبياً، وتراجع إنتاج النفط، وسنوات القحط والجفاف...إلخ)، ومنها ما يتصل بالأداء الاقتصادي السوري، فمثلاً كان للاعتماد المتزايد على الصناعة الاستخراجية وتراجع حصة الصناعة التحويلية من التركيب الهيكلي للناتج المحلي أثره السلبي في بنية الصادرات، إذ ارتفعت نسبة الصادرات الخام من إجمالي الصادرات ارتفاعها الكبير منذ العام ٢٠٠٠ والذي يمكن تفسيره بارتفاع السعر العالمي للنفط والتوسع في استخراج النفط، كما يلاحظ زيادة حصتها في العام ٢٠٠٣ إلى ٧٧،٣% من إجمالي الصادرات، إذ إن تزايد حصة الصادرات الخام من إجمالي الصادرات هو مؤشر سلبي يعكس تزايد اعتماد الاقتصاد على ثروةٍ ناضبةٍ، ويجعل النمو الاقتصادي غير مستقر وخاصةً في ظل تناقص المخزون النفطي، مما يخلق الحاجة إلى نمو الصادرات غير النفطية بمعدل (١٨%) سنوياً لتعويض النقص في الصادرات النفطية (الليثي، ٢٠٠٥، ١٠٨).

أثر جميع المتغيرات المستقلة في معدل البطالة

نلاحظ بأن العلاقة بين معدل البطالة وبين كل من المتغيرات المستقلة السابقة على حدة غير معنوية. ونحاول معرفة أثرها مجتمعةً. أي بعد التعرف على تأثير كل متغير مستقل على حدة على معدل البطالة، استطعنا دمج تأثير كل هذه المتغيرات على معدل البطالة محاولين تقديم أنموذج قياسي مناسب.

الجدول ١٢: معاملا الارتباط والتحديد وتحليل التباين ومعاملات الانحدار بين معدل البطالة والمتغيرات المستقلة مجتمعةً خلال المدة ٢٠٠١-٢٠٠٨

Sig.	F	Mean Square	R Square	R
.454(a)	1.462	2.407	.785	.886(a)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال المدة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨)

معادلة الانحدار بين معدل البطالة (المتغير التابع) وجميع المتغيرات المستقلة

$$Y = -9.208 + 5.066X_1 - 2.663X_2 + 6.490X_3 + 1.155X_4 - 8.004X_5$$

من الجدول السابق (١٢) نلاحظ :

إن معامل الارتباط /٠،٨٨٦/ وهو ارتباط قوي بين معدل البطالة والمتغيرات المستقلة.

إن معامل التحديد /٠,٧٨٥/ أي قيمة ما فسّرته المتغيرات المستقلة من معدل البطالة.

إن قيمة Sig /٠،٤٥٤/ وهي أكبر من ٠,٠٥ فالعلاقة بين معدل البطالة وبين المتغيرات المستقلة غير معنوية وليست ذات دلالة إحصائية.

إن قيمة F /١,٤٦٢/ أو يمكننا القول: إن قيمة Sig /٠٤٥٤/ وهي أكبر من ٠،٠٥ وبالتالي: لا توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة والمتغيرات المستقلة مجتمعةً خلال مدة الدراسة. وبرأينا يعود سبب عدم المعنوية إلى عدم دقة البيانات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

في ضوء ما تقدم تبين لنا:

١. يشير اختبار الفرضيات إلى أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٥.
٢. يشير اختبار الفرضيات إلى أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التجارة الخارجية ومعدل البطالة، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٥.
٣. يشير اختبار الفرضيات إلى أنه هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية ليست معنوية بين معدل نمو الاستثمارات ومعدل البطالة، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٥.
٤. يشير اختبار الفرضيات إلى أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

التوصيات

تتجلى في النقاط الآتية:

يتوجب على الدولة بكافة قطاعاتها وبالتعاون مع القطاع الخاص وضع خطط وطنية شاملة تتوصل من خلالها إلى استراتيجيات تستطيع بواسطتها مقابلة هذا النمو الكبير والمتسارع في القوة العاملة والذي لو استثمر بشكل جيد سيؤدي إلى التطور والتقدم، وإلا ستكون البطالة وما تخلفه من الأمراض الاجتماعية والاقتصادية هي المصير المحتم لهذه الزيادات.

بذل جهود للمواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، إذ يكون هناك تناسب بين مخرجات التعليم ومدخلات سوق العمل، وذلك من خلال توسيع التشاور بين الجهات المعنية بالتدريب والتعليم من جهة ومكاتب العمل والتشغيل من جهة ثانية على مستوى القطر والمحافظة والمنطقة.

توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات، سواءً من المنظور التشريعي، أو القرارات (تبسيط الإجراءات – الحد من الفساد - .....إلخ).

إيجاد معايير خاصة في عملية الاختيارات المختلفة المتعلقة بقوة العمل والتشغيل، بما يتجاوز العيوب المتعلقة بالمفهوم التقليدي السائد الخاص بالانتقاء والتعيين.

ايلاء موضوع تنظيم الأسرة الاهتمام المطلوب من خلال تدريسه بشكل مناسب في المدارس والجامعات للوصول إلى أسر متوسطة في عدد أفرادها؛ مما يقلل من أفراد القوى العاملة التي تدخل سنوياً سوق العمل، ويجب أن تأخذ المساجد والكنائس دورها الفعّال في هذا الشأن من ناحية الحض على تنظيم الأسرة وشرح العواقب الكثيرة لظاهرة تزايد أفراد القوة العاملة وتزايد معدلات البطالة والآثار السيئة الناجمة عنها.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. أحمد، محمد الشيخ، (٢٠٠٨) تقييم كفاءة أداء الحرفيين في الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب ،سورية.

٢. إسماعيل، فؤاد، (٢٠٠٥) ديناميكية السكان والتعليم في عملية التنمية في سورية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد- فرع السكان، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية.
٣. الأشقر، أحمد، (١٩٩٣) علم السكان، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب ، سورية.
٤. الليثي، هبة وآخرون (٢٠٠٥) دراسة الفقر في سورية: ١٩٩٦-٢٠٠٤، دمشق، سورية.
٥. بوادقجي،عبد الرحيم، خوري، عصام، (٢٠٠٢) علم السكان (نظريات ومفاهيم)، دار رضا للنشر، دمشق.
٦. البياتي، فارس رشيد، (٢٠٠٨) التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.
٧. جوتي، عزالدين، (٢٠٠١) التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي، دار رضا للنشر، دمشق.
٨. سلاح، شفيق، (١٩٧٨) دراسة وتخطيط القوة العاملة في الجمهورية العربية السورية، جامعة دمشق.
٩. سليمان، حيان، (٢٠٠٩) الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في سورية، دمشق، ملحق الثورة الثقافي.
١٠. سيد أحمد، هناء، (٢٠٠٥) دراسة الآثار الاقتصادية المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الأخرى، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٧)، العدد(٢)، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
١١. الصافتلي، نور، (٢٠٠٨)البطالة وتحديات واقع الاقتصاد السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(٣٠)، العدد(٥)، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
١٢. الصرن، رعد حسن، (٢٠٠٠) أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر.
١٣. العبيد، عبد الرحمن، (٢٠٠٤) مبادئ التنبؤ الإداري، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض.
١٤. قنوع، نزار؛ هرمز، نور الدين، (٢٠٠٨) الاقتصاد الدولي، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
١٥. محمد، عبد الرحمن (٢٠١١) البطالة في سورية ودور الحكومة في معالجتها، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب، سورية.
١٦. محمد، عبد الرحمن، وآخرون (٢٠١١) التكاليف الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص عمل للقوة العاملة في سورية من عام ٢٠٠٠ لغاية عام ٢٠٢٥م، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (٧٣)، جامعة حلب، حلب، سورية.
١٧. محمود، يوسف عبد العزيز، (٢٠٠٥) منظمة التجارة العالمية وآثارها على الدول العربية وإمكانية انضمام سورية لها، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٧)، العدد (٤)، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

ثانياً- المصادر باللغة الاجنبية

1. Fourteenth international conference of labor statisticians, "guidelines endorsed by international conference of labor statisticians, Oct –Nov 1987, P1..